



إضاءات نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - يوليو 2016
السلسلة الثامنة- العدد 12



التجارة الخارجية FOREIGN TRADE

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة. لذا، للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.



محاور العدد:

- مفهوم التجارة الخارجية
- أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
- نظرية التجارة الخارجية
- أسباب قيام التجارة الخارجية
- أهمية التجارة الخارجية
- تمويل التجارة الدولية
- تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية تدعم عادة الجهود المستقلة للإصلاح الاقتصادي والتي تبذلها الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات حيث يضيف الالتزام بتحرير القطاعات التي تضمنتها اتفاقية (الجاتس)، مثل الاتصالات والخدمات المصرفية والمالية والنقل إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه القطاعات وما يصاحبه من اكتساب التقنية والمهارات المتعلقة بها واجتذاب الشركات العالمية إليها وتوفير فرص عمل جديدة.

المصادر:

- تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية - الدكتور/جمال الدين زروق
- التجارة الدولية - مقال عن أكاديمية العرب البريطانية للتعليم العالي
- التجارة الدولية - صفحة المعرفة الإلكترونية

ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
تلفون: +965 22901100 - فاكس: +965 22466430
البريد الإلكتروني: www.kibs.edu.kw - cs@kibs.edu.kw

معهد الدراسات المصرفية
INSTITUTE OF BANKING STUDIES



مفهوم التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية كل من عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة. وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول. وتختلف عن التجارة المحلية التي تتم كلية داخل البلد الواحد. وتسمى بالتجارة الدولية أو التجارة العالمية أحيانا.

ويمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أفنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه، وخدمات التأمين الدولي، وحركة السفر والسياحة العالمية، والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية، وكذلك نقل التكنولوجيا.

يمكن القول أن التجارة الدولية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية. بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا وتكوينا سياسيا واحدا. بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة. وعلى ذلك فإن للتجارة الدولية



طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.

ومما سبق نستنتج أن التجارة الخارجية تنطوي على عنصرين هامين هما:

• الاستيراد

• التصدير

أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

تصنف العلاقات التجارية بوجه عام ضمن نوعين رئيسيين، النوع الأول: العلاقات التجارية الداخلية التي تمثل المعاملات التجارية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية، ويطبق على هذا النمط من العلاقات التجارية القانون التجاري للدولة. أما النوع الثاني: العلاقات التجارية الخارجية وهو يعتبر الأكثر تطورا وتشعبا من الأول، فهو يحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية ويشجع التكامل بين الدول لأنه يتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة وتسويق الصناعة الوطنية في الخارج. وإذا كانت العلاقات التجارية الداخلية محكومة كلها بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات التجارية الخارجية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشعبة ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد. وسوف نورد فيما يلي أبرز أوجه الاختلاف بين النوعين:

• تتم التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية للدولة بينما تتم التجارة الخارجية بين دول العالم التي تفصل بينها حدود سياسية.

• تتم التجارة الداخلية من خلال نظام اقتصادي سياسي واحد بينما تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة اقتصادية وأنظمة سياسية مختلفة.

• تختلف طبيعة الأسواق الدولية والعوامل المؤثرة فيها عن مثيلاتها من الأسواق الوطنية.

• وجود فرص للتكتلات الاقتصادية في حال التجارة الخارجية.

• سهولة نقل عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وصعوبة نقلها في حال التجارة الخارجية.



- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية حيث تتمتع العملية الإنتاجية بالكفاءة العالية مع وجود تكنولوجيا متطورة في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي في الدولة إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية وسوء استغلال الموارد الاقتصادية.

- وجود فائض في الإنتاج المحلي يجب تصريفه بإيجاد أسواق خارجية.

- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين حيث يسعى المستهلكون دوماً للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة.

- عدم مقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أهمية التجارة الخارجية

تسمح التجارة الخارجية للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول. وتستفيد الدول من التجارة الخارجية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي ينتجها الآخرون. وتعود أهميتها للعوامل التالية:

- مؤشر لقوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية.

- يعكس على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية



بحيث تستطيع هذه الدولة أن تغزو بصادراتها أسواق الدول الأخرى. ثم جاء «دافيد ريكاردو» ليذكر في كتابه «الاقتصاد السياسي والضريبة» الميزة النسبية القائمة على هبات الطبيعة التي تملكها الدولة. وتعني الميزة النسبية تفوق كل من البلدان بإنتاج سلعة أو سلع معينة مما يجعل التبادل بين الدول مربحا لها جميعها على أساس تفوق كل منها ببعض السلع. وتوفر مقولة الميزة النسبية أساسا نظريا لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وقيام التبادل التجاري المشترك (تصدير واستيراد) وتقسيم العمل الدولي.

أسباب قيام التجارة الخارجية

تُمكن التجارة الخارجية من إنتاج سلع أكثر وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل، مما لو حاول بلد ما، إنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة. كما تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وتعدد الأسباب على النحو التالي:

- اختلاف عناصر الإنتاج والإمكانات من دولة إلى أخرى.
- تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج سلعة في دولة معينة وارتفاعها في دولة أخرى.

- اختلاف الأنظمة والقوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المنظمة للتجارة الداخلية عن المنظمة للتجارة الخارجية.

- استخدام عملة واحدة في حال التجارة الداخلية وتعدد العملات المستخدمة في حال التجارة الخارجية.

نظرية التجارة الخارجية

تكونت نظرية التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، إذ سجلها الاقتصادي «آدم سميث» في كتاباته، التي شرح فيها نظريته حول الميزة المطلقة، التي تمثل أساس قدرة الدولة على التصدير، وهي تعني أن تتفوق الدولة المعنية على باقي الدول في توافر عوامل الإنتاج وانخفاض تكاليفها





وخصصة مؤسسات القطاع العام العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية والتي قد تدفع بالمنتهجين المحليين إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتعويض أساليب التقنية الحديثة على حساب تشغيل العملة.

وفي المقابل، فإن انفتاح الأسواق العالمية يؤدي إلى التخصص الدولي في الإنتاج والتصدير على أساس الميزة النسبية، وبالتالي فقد تقوم صناعات جديدة كثيفة العملة في الدول النامية.

لقد أثبتت الشواهد المنبثقة عن تجارب تحرير التجارة في بعض الدول النامية صغيرة ومتوسطة الحجم أن تزايد الانفتاح الاقتصادي على الخارج صاحبه توسع في التشغيل وبالتالي انخفاض في معدلات البطالة، إن تبني سياسات تحرير التجارة وإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال تحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل الذي ساهم في توليد فرص تشغيل العملة الوطنية وزيادة مستوى الأجور.

يشكل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أحد المداخل الرئيسية لاقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية للاندماج في التجارة العالمية، وذلك لما ينطوي عليه هذا الانضمام من شروط ملزمة بإجراء تخفيضات جمركية وتثبيت التعرفة الجمركية الجديدة عند نسب محددة، وتطبيق قواعد جديدة للتجارة الدولية، وذلك بهدف ضمان شفافية الأنظمة التجارية ودعم مصداقية السياسات الاقتصادية والتجارية المنفذة في الدول الأعضاء. كما أن العضوية في

تمويل التجارة الدولية

تمتلك الدول المختلفة أنظمة نقدية متنوعة، ونتيجة لهذا يجب أن يكون المستوردون قادرين على مبادلة نقودهم بنقود الدول التي يشترون منها السلع. ويُعرف معدل الصرف الأجنبي بأنه سعر وحدة العملة الأجنبية معبراً عنها بالعملة المحلية. تحتفظ معظم الدول بسجلات لمعاملاتها مع الدول الأخرى، وتسمى هذه السجلات بميزان المدفوعات، وإلى جانب الصادرات والواردات يشتمل ميزان المدفوعات على بنود أخرى مثل: المساعدات الأجنبية والاستثمارات الخارجية والدخل الناتج عن الاستثمارات.

تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية

إن تحرير التجارة بمفهومه الواسع يعني تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإزالة الاحتكارات



ويؤثر على ميزان الدولة التجاري.

• ربط الدول المختلفة مع بعضها البعض.

• تصريف فائض الإنتاج المحلي.

• جني الأرباح نتيجة الحصول على المنتج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجه محلياً.

• زيادة الدخل القومي.

• نقل التطور التكنولوجي.

• تحقيق التوازن في الأسواق المحلية.

• تحقيق متطلبات المستهلك المحلي وإشباع رغباته، وكذلك الارتقاء بدوقه.